

عندما ینهار كل شفة

2016-04-04 برؤفكف سفكفكف

أنافول كالففسكف

لنن – فف مآفلف أنآاء العالم الفوم؁ فسوؤ شعور بنهافة عصر؁ نذفر عمفق بففكك مآفمعاآ كانآ مسآقرة فف سابق عهدها. فف أففاء آالءة من قصفءفه العظفمة "المآفء الفانف"؁ فقول الشاعر وفلفام بفلر فففس:

"الأشفاء آفءاعف؁ وفعآز المرکز عن الصموؤ

وففلق العنان للفوفف آآآاح العالم...

فلا فآء الصالآ سفبفلا للإقناع؁ بفنما الطالآ

آملؤه قوة مآوقءة ...

وأف وآش فظ هذا الذي فففق آفرا

وفمشف مآؤوؤبا صوب بفآ لحم كف فولؤ؟"

كآب فففس هذه الأفباء فف فنافر/كانون الفانف 1919؁ بعء مرور شهرفن منؤ وؤعآ الآرب العالمية الأولى أوزارها. وقد اسآشعر على نحو فرفزف أن السلام سوف فآقهقر مفسآا المآال لأهوال أعظم.

وبعد ما يقرب من الخمسين عاماً، وبالتحديد في عام 1967، اختارت الكاتبة الأميركية جوان ديدون "يمشي محدودبا صوب بيت لحم" كعنوان لمجموعة من المقالات عن الانهيارات الاجتماعية في أواخر ستينيات القرن العشرين. وفي الأشهر الاثني عشر التي تلت نشر الكتاب، اغتيل مارتن لوثر كنج الابن، وروبرت كينيدي، واندلعت أعمال الشغب في المدن الداخلية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، وبدأ الطلاب الفرنسيون المحتجون التمرد الذي أطاح بالرئيس شارل ديغول بعد عام.

وبحلول منتصف السبعينيات، خسرت أميركا الحرب في فيتنام. وكانت منظمات مثل منظمة اللواء الأحمر في إيطاليا، ومنظمة الصمود تحت الأرض اليسارية في الولايات المتحدة، والجيش الجمهوري الأيرلندي، ومنظمة الإرهابيين الفاشيين الجدد في إيطاليا، تشن الهجمات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا. وبفضل دعوى عزل الرئيس ريتشارد نيكسون تحولت الديمقراطية الغربية إلى مادة للسخرية.

واليوم مرت خمسون سنة أخرى، وبات العالم مرة أخرى نهباً للمخاوف حول فشل الديمقراطية. تُرى هل يمكننا استخلاص بعض الدروس من تلك الفترات السابقة التي اتسمت بالشك الوجودي في الذات؟

في العشرينيات والثلاثينيات، وأيضاً في الستينيات والسبعينيات، ومرة أخرى اليوم، كان اليأس من السياسة مرتبطاً بخيبة الرجاء في نظام اقتصادي فاشل. في فترة ما بين الحربين، بدا الأمر وكأن الرأسمالية محكوم عليها بالزوال بفعل التفاوت المفرط بين الناس، والانكماش، والبطالة الجماعية. وفي الستينيات والسبعينيات، بدا الأمر وكأن الرأسمالية تنهار للأسباب المعاكسة تماماً: التضخم، وردود الفعل العكسية من قبل دافعي الضرائب والمصالح التجارية ضد سياسات إعادة التوزيع التي تتبناها "الحكومة الضخمة".

ولا يعني ذكر هذا النمط من الأزمات المتكررة أن قانوناً ما من قوانين الطبيعة يملي شبه انهيار للرأسمالية العالمية كل خمسين إلى ستين عاماً. ولكنه يعني إدراك حقيقة مفادها أن الرأسمالية الديمقراطية نظام متطور يستجيب للأزمات بتحويل العلاقات الاقتصادية والمؤسسات السياسية بشكل جذري.

ولهذا، ينبغي لنا أن نرى في اضطرابات اليوم استجابة متوقعة لانهايار نموذج بعينه من نماذج الرأسمالية العالمية في عام 2008. وإذا حكمنا من خلال تجارب الماضي، فربما تكون إحدى النتائج المحتملة عشر سنوات أو أكثر من البحث عن الذات والاستقرار، والتي قد تنتهي إلى تسوية جديدة لكل من السياسة والاقتصاد.

وهذا هو ما حدث عندما أتى انتخاب مارجريت تاتشر ورونالد ريغان في أعقاب التضخم الكبير في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وعندما تمخضت أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات عن الصفقة الجديدة و"الوحش الفظ" الذي تمثل في إعادة تسليح أوروبا. وقد اتسمت كل من هاتين التسويتين بعد الأزمة بتحويلات في الفكر الاقتصادي فضلاً عن السياسة.

فقد أدى الكساد العظيم إلى اندلاع الثورة الكينزية في الاقتصاد، جنباً إلى جنب مع الصفقة الجديدة في السياسة. واستفزت الأزمات التضخمية في الستينيات والسبعينيات ثورة ميلتون فريدمان النقدية المضادة، التي ألهمت تاتشر وريجان.

وبالتالي فقد بدا من المعقول أن نتوقع أن يتسبب انهيار الرأسمالية المالية المتحررة من الضوابط والقيود التنظيمية في إحداث تغير هائل رابع (أو الرأسمالية 4.0 كما أسميتها في عام 2010) في كل من السياسة والفكر الاقتصادي. ولكن إذا كانت الرأسمالية العالمية تدخل مرحلة ثورية جديدة حقاً، فما هي سماتها المحتملة؟

كانت السمة المميزة لكل مرحلة متعاقبة من مراحل الرأسمالية العالمية التحول في الحدود بين الاقتصاد والسياسة. ففي رأسمالية القرن التاسع عشر التقليدية، كانت السياسة والاقتصاد يتجسدان من الناحية المثالية في مجالين متميزين، وكانت التفاعلات بين الحكومة والقطاع الخاص تقتصر على تحصيل الضرائب (الضرورية) لتغطية نفقات المغامرات العسكرية والحماية (الضارة) للمصالح الخاصة القوية.

وفي المرحلة الثانية الكينزية من الرأسمالية، كان يُنظر إلى الأسواق بعين الريبة، في حين اعتُبر التدخل الحكومي صحيحاً. وفي المرحلة الثالثة، التي هيمنت عليها مارجريت تاتشر ورونالد ريغان،

انقلبت هذه الافتراضات: فكانت الحكومة خاطئة عادة والسوق على صواب دائماً. وربما يمكن تعريف المرحلة الرابعة بالاعتراف بأن الحكومات والأسواق من الممكن أن ترتكب أخطاءاً مأساوية.

وربما يبدو الاعتراف بهذه اللاعصمة التامة مُحِيطاً – ويبدو من المؤكد أن المزاج السياسي الحالي يعكس هذه الحال. ولكن الاعتراف بعدم العصمة من الخطأ قد يكون في واقع الأمر أداة تمكين، لأنه يعني ضمناً إمكانية التحسن في كل من الاقتصاد والسياسة.

ولكن إذا كان العالم معقداً وغير متوقع إلى الحد الذي يمنع الأسواق أو الحكومات من تحقيق أهداف اجتماعية، فإن هذا يستلزم تصميم أنظمة جديدة من الضوابط والتوازنات حتى يصبح بوسع عملية اتخاذ القرار السياسي أن تقيد الحوافز الاقتصادية والعكس بالعكس. وإذا كان العالم يتسم بالغموض واستحالة التنبؤ به، فلا بد من إعادة النظر في النظريات الاقتصادية التي سادت في فترة ما قبل الأزمة – التوقعات العقلانية، وكفاءة الأسواق، وحيادية المال.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للساسة أن يعيدوا النظر في الكثير من البناء الإيديولوجي الخارق الذي أقيم على افتراضات أصولية السوق. ولا يشمل هذا إلغاء القيود التنظيمية المالية فحسب، بل أيضاً استقلال البنوك المركزية، والفصل بين السياستين النقدية والمالية، والافتراض بأن الأسواق المتنافسة لا تحتاج إلى تدخل الحكومة لإنتاج عملية توزيع دخل مقبولة، ودفع الإبداع، وتوفير البنية الأساسية الضرورية، وتسليم المنافع العامة.

من الواضح أن التكنولوجيات الجديدة وعمليات إدماج المليارات من العمال الإضافيين في الأسواق العالمية خلقت الفرص التي ينبغي لها أن تعني المزيد من الازدهار في العقود المقبلة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. ومع هذا، يحذر الساسة "المسؤولون" في كل مكان مواطنيهم من "معتاد جديد" يتسم بالنمو الراكد. ليس من المستغرب إذاً أن تثور ثورة الناخبين.

يستشعر الناس أن قادتهم يملكون الأدوات الاقتصادية القوية الكفيلة بتعزيز مستويات المعيشة. فمن الممكن طباعة النقود وتوزيعها بشكل مباشر على المواطنين. ومن الممكن رفع الحد الأدنى للأجور للحد من التفاوت بين الناس. وبوسع الحكومات أن تزيد من استثماراتها في البنية الأساسية والإبداع

بتكاليف لا تتجاوز الصفر. ومن الممكن أن يعمل التنظيم المصرفي على تشجيع الإقراض بدلاً من تقييده.

ولكن نشر مثل هذه السياسات الراديكالية يعني رفض النظريات التي هيمنت على الاقتصاد منذ ثمانينيات القرن العشرين، جنباً إلى جنب مع الترتيبات المؤسسية التي تقوم عليها، مثل معاهدة ماستريخت في أوروبا. والواقع أن قلة من الأشخاص "المسؤولين" لا زالوا على استعداد لتحدي العقيدة الاقتصادية التي سادت قبل الأزمة.

تتلخص الرسالة التي تبثها الثورات الشعبوية اليوم في أن الساسة لابد أن يمزقوا دليل اللوائح التنظيمية الذي تعودوا على العمل وفقاً له قبل الأزمة، وأن يعملوا على تشجيع ثورة في الفكر الاقتصادي. وإذا رفض الساسة المسؤولون ذلك، "فمن المؤكد أن وحشا فظا سوف يفيق أخيراً" لكي يقوم بهذه المهمة بالنيابة عنهم.

* كبير الاقتصاديين والرئيس المشارك للـ دراجونوميكس جافيكال، كتب سابقاً في صحيفة تايمز أوف لندن، ونيويورك تايمز وصحيفة فاينانشال تايمز، وهو مؤلف من الرأسمالية 0.4، ولادة من الاقتصاد الجديد، الذي يتوقع العديد من التحولات ما بعد الأزمة في الاقتصاد العالمي.

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية